



1,1 مارس 2024

مذكرة 137X24

إلى

السيدات والسادة

رئيسات ورؤساء الجامعات الرياضية

الموضوع: في شأن عقد الجموع العامة العادية السنوية للجامعات الرياضية ورصد المنح لها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله،

وبعد، يعد الجمع العام العادي السنوي للجامعات الرياضية أعلى جهاز تقريبي بها، حيث يتولى ممارسة الصلاحيات والاختصاصات المسندة له طبقاً لأحكام القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، ولا سيما المادة 27 منه، وكذا مقتضيات الأنظمة الأساسية للجامعات الرياضية المطابقة للنظام الأساسي النموذجي للجامعات الرياضية الملحق بالقرار رقم 2647.12 الصادر في 6 جمادى الأولى 1434 (18 مارس 2013) بسن النظام الأساسي النموذجي للجامعات الرياضية، كما وقع تميمه.

وفي هذا الإطار، يعتبر عقد الجموع العامة العادية السنوية للجامعة الرياضية في آجالها القانونية وفق الشروط والمساطر المحددة قانونياً، أحد الركائز الأساسية لثبات وضعها القانوني الذي يؤثر بشكل مباشر على وضعها الاعتباري وعلى سلطتها في تدبير المرفق العام الرياضي الموكول لها بمقتضى القانون، ويجسد كذلك الالتزام بمبادئ المرفق العمومي المنصوص عليها بموجب القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، ولا سيما احترام القانون والاستمرارية في أداء الخدمات والشفافية والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

واعتباراً لما سبق، وحرصاً من هذه الوزارة على حسن تدبير الجامعات الرياضية الوطنية، من خلال السهر على التطبيق السليم للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل في هذا الشأن، فإنني أدعوكم إلى التقيد بعقد الجموع العامة العادية السنوية في آجالها المحددة، مع الحرص على التطبيق السليم لجميع المقتضيات القانونية المتعلقة بها، ولا سيما تلك الخاصة بشروط القبول، وحقوق والتزامات الأعضاء والتمثيلية والنصاب الضروري لعقد الجموع العامة واحترام آلية الانتخاب.

وتجدر الإشارة، إلى أن الحصول على المنحة المالية السنوية التي تستفيد منها الجامعات الرياضية يستلزم التوفر على عدة شروط، من بينها عقد الجمع العام العادي السنوي الذي يصادق على برنامج عمل الموسم الرياضي الموالي، والذي يشكل بدوره قاعدة التقييم المحورية التي على أساسها يتم تحديد الدعم المالي المخصص لكل جامعة رياضية.

وعليه، ومن أجل تجويد وتسريع وتبسيط عملية الدعم المالي للجامعات الرياضية والارتقاء بحكامتها، فإن صرف المنح السنوية يتطلب الإدلاء بشبكة التقييم معبئة ومرفقة بالوثائق التي تزي سلامة الوضعية القانونية للجامعة الرياضية المعنية.

هذا، ونظرا لأهمية هذه المذكرة، ودورها في تعزيز حكمة المنظومة الرياضية الوطنية وحسن تدبير الجامعات الرياضية الوطنية، فإنني أطلب منكم إيلائها العناية اللازمة التي تستحقها، مع اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتطبيق مقتضياتها، وذلك حرصا على الارتقاء بحكمة تدبير المرافق الرياضية.

وتقبلوا فائق التقدير والإحترام، والسلام.

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي
والرياضة
شكيب بن موسى